إصلاح الشراء العام في لبنان
PUBLIC PROCUREMENT REFORM IN LEBANON

تقرير دورى

تشرين الثانى 2020

إصلاح منظومة الشراء العام فى لبنان
نحو الحوكمة المالية الفعالة، النهوض الاقتصادى، واستعادة الثقة

من إعداد: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية

الإطار العام

يُعتبر **تحديث الشراء العام عمليّة إصلاحيّة شموليّة على مستوى الدولة whole-of-government reform** التزمت بها حكومة الرئيس الحريري (2019) وحكومة الرئيس دياب (2020)[1] في البيان الوزاري وتضمّنتها الخطة الاصلاحية للحكومة (نيسان 2020)[2]، وهو أحد الشروط لتوفير الدعم الدولي للنهوض باقتصاد لبنان. بعد **مؤتمر "سيدر" (2018)**، أكدت مجموعة الدعم الدولية للبنان خلال اجتماعها في باريس (كانون الأول 2019) وفي بياناتها المتتالية على أهمية إصلاح الشراء العام كجزء لا يتجزأ من تنفيذ التزامات الحكومة اللبنانية.

بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، أعاد المجتمع الدولي، خلال مؤتمر دعم بيروت والشعب اللبناني الذي نظمته فرنسا والامم المتحدة في 9 آب، التأكيد على أهمية إصلاح الشراء العام كمكوّن أساس لمواجهة الازمات الاقتصادية والمالية وتحسين الحَوكمة المالية والمساءلة واستعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها. وقد أشارت **خارطة الطريق الفرنسية** إلى إصلاح الشراء العام كأحد الاصلاحات الاقتصادية والمالية الأولوية للبنان.

يقع الشراء العام **في صلب العمل المالي للدولة ويرتبط ارتباطاً عضوياً بتخطيط التزاماتها الماليّة** على المديين المتوسط والبعيد. يُقدّر حجم الشراء العام بـ **20% من النفقات العامة على المستوى المركزي**[3] (لا تتضمّن التقديرات الشراء في المؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها) و**6.5% من الناتج المحلي الاجمالي** (حوالي 3.4 مليار دولار أميركي) على المستوى المركزي[4].

إلتزمت وزارة المالية **إصلاح الشراء العام كأحد أبرز الإصلاحات الهيكليّة الضروريّة** لتعزيز الحوكمة الماليّة وجذب الاستثمارات وتعزيز الشفافيّة، وتعزيز ثقة القطاع الخاص والجهات الدولية.

---

[1] تلتزم الحكومة الحالية في بيانها الوزاري "بمتابعة كافة الجهود التي بذلتها وزارة الماليّة لإصلاح منظومة الشراء العام، بما في ذلك استكمال المسح الدولي (MAPS) وإقرار توصياته واعتمادها والعمل على الإقرار الفوري لمشروع قانون عصري للشراء العام مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهّات المختصّة".

[2] تلتزم الحكومة في خطتها للتعافي المالي بإقرار قانون الشراء العام كأحد الإصلاحات لتعزيز نموذج نمو اقتصادي جديد وتحديداً إيجاد بيئة أعمال تنافسية تجذب الاستثمارات (المحور "د"، الفقرة 4).

[3] هو حجم الشراء العام المقدر بالاستناد إلى النفقات العامة الواردة في تقارير *"مرصد المالية العامة" للأعوام 2010 إلى 2019*، وتشمل التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان لشراء الغاز والفيول.

[4] تمّ احتساب حجم الشراء العام بالاستناد إلى النفقات العامة الواردة في تقارير وزارة المالية، المموّلة من الموازنة العامة، بالإضافة إلى تقديرات قيمة المشاريع المموّلة من الجهات الخارجية التي نفّذها مجلس الانماء والاعمار (بحسب التقرير الدوري لمجلس الانماء والاعمار، 2018). وتمّ احتساب حجم الشراء العام من الناتج المحلي الاجمالي كمعدّل وسطي للأعوام 2010-2020، واحتساب قيمته بالدولار الأميركي بالاستناد إلى الناتج المحلي الاجمالي المسجّل لعام 2019 وهو 51.6 مليار دولار (بحسب تقديرات وزارة المالية).

وقد كلّف وزير المالية، منذ بداية عام 2019، **معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي**[5] تنسيق هذا المسار، وتمّت بلورة رؤية اصلاحية 2019-2023 استندت على:

1. إجراء **مسح لمنظومة الشراء العام** من خلال منهجية التقييم الدولية التي طوّرتها منظمة الـ OECD، والمعروفة بمنهجية MAPS II، بالتنسيق مع البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسيّة؛
2. إعداد **مشروع قانون عصري للشراء العام**، بالاستناد إلى قانون الاونسيترال النموذجي (2011)، وتوصيات منظمة OECD (2016)؛
3. إعتماد **مسار تشاركي مع كافة الجهات المختصّة المعنيّة** باصلاح منظومة الشراء العام، شاملة القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بمساهمة من خبرات تقنية محلية ودولية.
4. **التنسيق بين الحكومة والجهات الدولية**، حرصاً على المواءمة مع المعايير والممارسات الدولية الجيدة وتماشياً مع الالتزامات الوطنية.

تمّت بلورة هذه الرؤية أيضاً بما ينسجم مع مطالب الشعب اللبناني بمزيد من الشفافية في إدارة المال العام وبالحاجة الملحّة لتنفيذ الاصلاحات الضرورية.

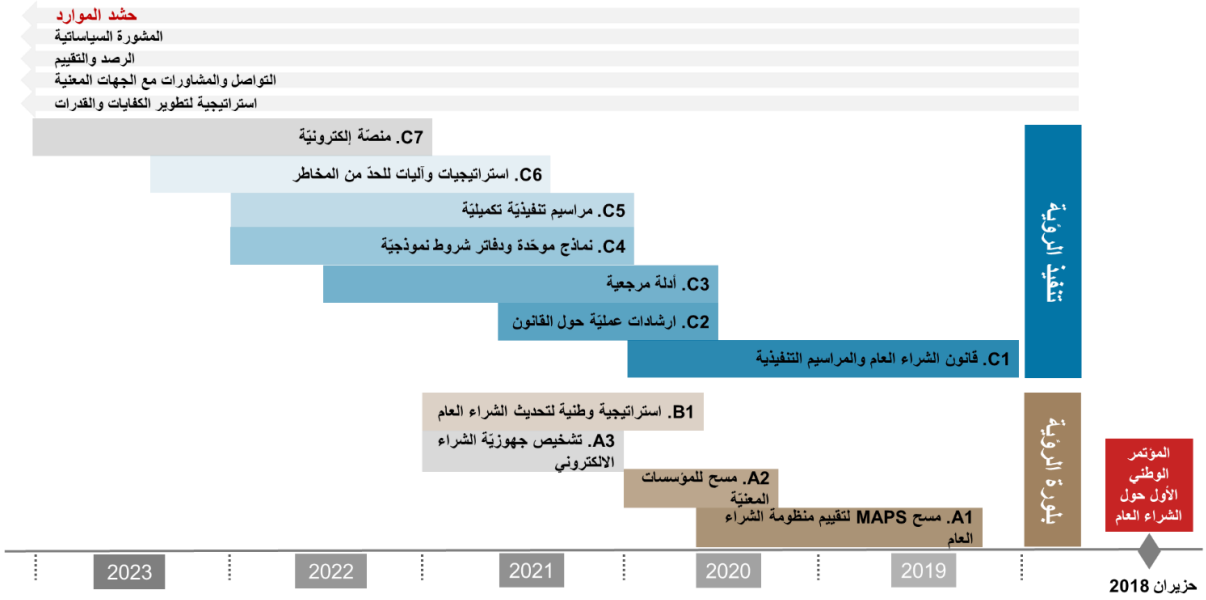

تقدم مسارات إصلاح الشراء العام

A1. تقييم منظومة الشراء العام – مسح MAPS (2019-2020)

بين حزيران 2019 و تموز 2020، نفّذت وزارة المالية **مسح MAPS لتقييم منظومة الشراء العام في لبنان**، بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية (في إطار الشراكة العالمية حول الشراء- GPP)، وهو يندرج في إطار المتطلّبات الدوليّة لوضع قواعد نظام شراء عام عصري، بمشاركة أكثر من 100 جهة وطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

قدّم المسح، الذي أُجري للمرة الاولى في لبنان، تقييماً مفصلاً لأداء منظومة الشراء، بالاستناد إلى أربعة أركان[6]، تحضيراً لبلورة رؤية استراتيجيّة للإصلاح.

[5] القرار رقم 1/109، تاريخ 4 آذار 2019 والقرار رقم 1/199، تاريخ 9 حزيران 2020.
[6] تقرير المسح (تموز 2020): http://www.institutdesfinances.gov.lb/wp-content/uploads/2020/07/Volume-I-MAPS-Assessment-report-LB-2020-Ver4-final-revised-draft_FINAL-2.pdf

الركن	معيار مستوفى بشكل تام	معيار مستوفى بشكل جزئي	معيار غير مستوفى	معيار غير قابل للتطبيق	المجموع
الإطار التشريعي والتنظيمي والسياساتي	9	27	30	1	**67**
الإطار المؤسساتي والقدرات الإدارية	0	18	30	7	**55**
عمليات الشراء العام وممارسات السوق	0	8	18	0	**26**
المساءلة، النزاهة والشفافية	2	18	42	0	**62**
المجموع	**11**	**71**	**120**	**8**	**210**
النسبة المئوية	**%5**	**%34**	**%57**	**%4**	**%100**

قامت الشراكة العالمية حول الشراء- GPP والمجموعة الاستشارية التقنية الدولية TAG بمراجعة تقرير المسح، وإبداء الملاحظات التقنية عليه، على أن يتم العمل على إدخال التحسينات المطلوبة تمهيداً لتصديقه من قبل TAG.

جاءت توصيات مسح MAPS على الشكل التالي:

الركن 1 – الإطار التشريعي والتنظيمي والسياساتي

1. إعداد وإقرار قانون شراء عام شامل وحديث واستكماله بمجموعة كاملة ومتجانسة من المراسيم التطبيقية، قابلة للتطبيق على كلّ الجهات الشارية.
2. توفير مجموعة شاملة من إجراءات الشراء تتناسب مع طبيعة وقيمة العقود المنوي إبرامها، ووضع توجيهات معيارية ونموذجية.
3. تحديث المقاربة المعتمدة في معالجة الشكاوى بحيث يتم ذلك بدون تأخير وبكفاءة من قِبل مؤسسة مستقلة.
4. رفع مستوى الشفافية وتحسين الفعالية الإدارية وخفض الكلفة عبر اعتماد الشراء الإلكتروني.
5. تكليف جهة مختصّة لإعداد ونشر وتحديث الوثائق النموذجيّة والمبادئ التوجيهية وتخصيص الموارد اللازمة.
6. تضمين قانون الشراء العام المبادئ الرئيسية للشراء العام المستدام والتدابير الهادفة لتطبيقه، وصياغة واعتماد وتطبيق أنظمة ومواد إرشادية ذات صلة.
7. التأكّد من مطابقة تشريعات الشراء العام لأحكام الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها لبنان.

الركن 2- الإطار المؤسساتي والقدرات الإدارية

1. تحسين عملية دمج الشراء العام في الإدارة المالية العامة من أجل تحسين إدارة الشراء، والحدّ من الازدواجية، وتقديم اللوازم والخدمات بفعالية أكبر.
2. تحسين مراقبة استخدام الأموال العامة خلال تنفيذ العقود ورفع مستوى الشفافية.
3. استكمال التدقيق الخارجي باعتماد تقييم منهجي لاحق تتولاه سلطة التعاقد في عمليات الشراء العام التي تقوم بها، على أن يرتكز التقييم الذاتيّ على نتائج الشراء مقارنة بأهدافه، وعلى الأداء الإداري، ويوفّر ملاحظات حول التخطيط المالي والتخطيط المتصل بالشراء، وتأمين الموارد اللازمة لهذه الغاية.
4. تضمين قانون الشراء العام تعاريف واضحة للوظائف المركزية المختلفة (مثلًا: وضع السياسات، وضع الأنظمة، المشورة، المعلومات، التدريب، البتّ بالشكاوى).
5. إلزام الجهات الشارية بأن تكون لديها وحدة مخصّصة للشراء العام ضمن هيكلها التنظيمي، ذات وظائف ومسؤوليات محدّدة بوضوح، إضافة إلى تخصيصها بجهاز بشري وموارد كافية لهذه الغاية.
6. تنظيم الشراء المشترك والشراء المركزي بطريقة واضحة وشاملة ومترابطة.
7. إنشاء منصة إلكترونية وطنية للنشر الإلزامي لإشعارات الشراء الصادرة عن كافة الجهات الشارية.
8. وضع مفهوم شامل لاعتماد وإدارة الشراء الإلكتروني في كافة جوانبه ومراحله.
9. تحديد احتياجات وإجراءات جمع وإدارة وتحليل البيانات المتعلقة بالشراء العام، واعتماد الأنظمة المناسبة وتحديد الأدوار والمسؤوليات والموارد للسلطات المختصة.
10. تحديث تقييم المهارات واحتياجات التدريب، وتحديد التدابير المناسبة لسد الثغرات، من خلال تطوير واعتماد وتنفيذ استراتيجية لبناء القدرات.

11. وضع وتنفيذ سياسة تجعل التدريب على الشراء العام إلزاميًّا لكافّة الجهات المعنية في القطاع العام.
12. مراجعة واعتماد التسميات الوظيفية والمؤهلات المعيارية لموظفي الشراء العام على مختلف المستويات، وتنظيم ومراقبة تطبيقها، والاعتراف رسميًّا بمهنة الشراء العام ضمن هيكلية الوظيفة العامة في لبنان.
13. منهجة جمع واستخدام البيانات المتعلقة بأداء الشراء العام.
14. وضع واعتماد وتنفيذ ومراقبة استراتيجية وطنية لتطوير منظومة الشراء العام.

الركن 3- عمليات الشراء العام وممارسات السوق

1. إتاحة البيانات المتعلقة بجميع مراحل دورة الشراء للجمهور مجانًا على منصة إلكترونية مركزية.
2. إسناد المسؤولية إلى سلطة مختصة لتحليل بيانات الشراء العام وإتاحتها لدعم صنع السياسات.
3. اشتراط صياغة وتسجيل الأهداف والنتائج المتوخّاة بوضوح أثناء التخطيط، والإشارة إليها خلال التقييم المنهجي والإلزامي لتنفيذ العقد ونتائجه.
4. تطوير وتطبيق مقاربات لتخطيط وإعداد وتنفيذ وتقييم عمليات الشراء العام من خلال مقاربة الأداء.
5. إصدار مبادئ توجيهية وتقديم تدريب عملي لسلطات التعاقد حول تخطيط الشراء.
6. التحوّل النموذجي نحو وضع مربح يناسب كلا القطاعين العام والخاص.
7. إنشاء آلية رسمية تتيح مشاورات منتظمة بين القطاعين العام والخاص.
8. تحديد طبيعة وأصل العوائق التي تواجه المؤسسات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، للمشاركة في الشراء العام.

الركن 4- المساءلة، النزاهة والشفافية

1. بلورة آليات لتعزيز التشاور مع المجتمع المدني ومأسستها.
2. رفع مستوى الشفافية من خلال جعل جميع المعلومات المتعلقة بالشراء أكثر شمولًا وتسهيل الوصول إليها مجانًا من خلال المنصات الإلكترونية.
3. إزالة الثغرات والتداخلات في الأنظمة وتعارُض الأدوار بين مؤسسات الرقابة والجهات الأخرى المشاركة في الشراء العام.
4. وضع سياسة للتدقيق الداخلي وخطة مزوّدة بالموارد المناسبة لإدخالها تدريجيًّا إلى جميع الجهات الشارية.
5. إيجاد وسائل أبسط وأكثر كفاءة وفعالية لمتابعة وإنفاذ نتائج وتوصيات الهيئات الرقابية، واتخاذ تدابير أكثر تشدّدًا لضمان الوفاء بالالتزامات وفرض العقوبات المناسبة متى توجّب ذلك. كما يجب الحرص على نشر الخطوات المتّخذة في هذا الصدد.
6. نشر جميع قرارات ديوان المحاسبة وتوصياته وتقاريره فور صدورها على موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه مجانًا، مع قاعدة بيانات بالمستندات القابلة للقراءة وللبحث إلكترونيًّا.
7. إنشاء نظام فعّال لتقديم الشكاوى لتعزيز الاستجابة المبكرة، وتطبيق الخطوات التصحيحية الفعّالة بسرعة، والسماح بالإبلاغ عن عدد الشكاوى وطبيعتها بدون أي تأخير.
8. استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي العام لمكافحة الفساد من خلال مراجعة شاملة، أو استبدال قانون الإثراء غير المشروع، ومن خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتزويدها بالموارد الملائمة، واتخاذ التدابير للتطبيق الفعال لقوانين مكافحة الفساد.
9. إيجاد بيئة ممكّنة وداعمة للمجتمع المدني للمساهمة في مراقبة ومنع الاحتيال والفساد.
10. ضمان توفير البيانات المتعلقة بالمساءلة والنزاهة والشفافية ونشرها وتجميعها وإتاحتها للجمهور، ومراقبة استخدامها.

A2. مسح للجهات المعنيّة بالشراء العام (2020)

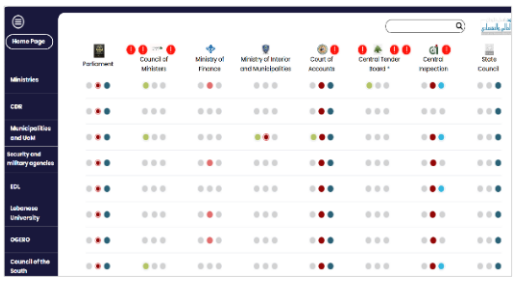

حدّد مسح MAPS مجموعة من الثغرات على مستوى الإطار المؤسسي، وكان لا بدّ من إجراء دراسة معمّقة هي عبارة عن مسح مؤسسي للجهات المعنية بالشراء العام، بدعم من البنك الدولي (آذار - حزيران 2020).

يفصّل **تقرير المسح المؤسسي** أدوار ومهام هذه الجهات بالإضافة إلى تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، بالاعتماد على مراجعة معمّقة للقوانين المرعية الاجراء وتطبيقاتها والممارسات الحالية. كما يقترح التقرير توصيات وسيناريوهات لمنظومة مؤسسية حديثة وفعّالة تتماشى مع مقتضيات اقتراح قانون الشراء العام والمعايير والمبادئ الدولية.

تمّ العمل أيضاً على **أداة تحليلية تفاعليّة iPlan** تفصّل تدخّلات الجهات الرقابية على عمليات الشراء لدى الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات. كما تحدّد هذه الأداة الثغرات على مستوى دورة الشراء من التخطيط إلى التدقيق، والتي تسبب حاليًا أوجه قصور ومخاطر فساد عالية وتدهور جودة المنظومة.

C1. مشروع قانون عصري للشراء العام (2019-2020)

في شباط 2020، قدّم النائبان ميشال موسى وياسين جابر **اقتراح قانون الشراء العام**[7] **إلى الأمانة العامة لمجلس النواب**.
في 4 آذار 2020، تمّ **تشكيل لجنة نيابيّة خاصة** لدراسته ومناقشته، برئاسة النائب ياسين جابر وعضوية كل من النواب ألان عون، الياس حنكش، أمين شرّي، أنيس نصّار، بولا يعقوبيان، جهاد الصمد، سمير الجسر، فريد البستاني، فيصل الصايغ، نقولا نحّاس.
تمّ **إطلاق أعمال اللجنة النيابية** خلال اجتماع في مجلس النواب في 2 حزيران 2020، بمشاركة ممثلين عن الادارات والمؤسسات العامة والهيئات الرقابية والقطاع الخاص والجهات المانحة. قدّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي عرضاً حول أهمية هذا الإصلاح وأبرز ملامح اقتراح القانون ومنهجية العمل.
تلا هذا الاجتماع، ثلاث جلسات استماع مع ممثلي الإدارات العامة والهيئات الرقابية والقطاع الخاص بهدف الاطلاع على ملاحظاتهم الأوّلية على اقتراح القانون.

في 18 حزيران 2020، بدأت اللجنة النيابية الفرعية دراسة اقتراح القانون ومناقشته، بمشاركة أبرز الجهات المعنية، أي التفتيش المركزي، إدارة المناقصات، ديوان المحاسبة، مجلس شورى الدولة، ووزارات العدل، والماليّة، والداخلية والبلديات، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومجلس الإنماء والإعمار.
تستند نقاشات اللجنة النيابية إلى ملاحظات النواب أعضاء اللجنة كما والملاحظات الواردة من 15 إدارة عامة وهيئة رقابية ومؤسسات القطاع الخاص (وزارات المالية والدفاع والداخلية والبلديات والأشغال العامة، الجيش اللبناني، ديوان المحاسبة، مجلس شورى الدولة، إدارة المناقصات، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلس الإنماء والإعمار، مجلس الجنوب، نقابة المقاولين، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب، وتجمّع رجال الأعمال اللبنانيين).
خلال أكثر من **75 ساعة عمل** حتى اليوم، **أنهت اللجنة القراءة الاولى لنص اقتراح القانون.** تعمل اللجنة حالياً على **القراءة الثانية** التي يتم خلالها ادخال التعديلات التي طلبها النواب أعضاء اللجنة، ويُستكمل العمل من قبل فريق الخبراء على اتمام التحسينات الخاصة بالفصل السادس حول " حَوكمة الشراء العام" والذي يتناول دور ومهام كل من هيئة الشراء العام، لجنة الاعتراضات، لجان التلزيم والاستلام، وسلطات التعاقد، والفصل السابع حول "اجراءات الاعتراض".

[7] اقتراح قانون الشراء العام (شباط 2020): http://institutdesfinances.gov.lb/wp-content/uploads/2020/06/PP-Law-Draft-Feb2020-ar-WITH-RL.pdf

خلال النقاش وادخال التحسينات على النص، تُراعى **المبادئ الثمانية للشراء العام** التي لحظها أساساً اقتراح القانون، وهي مستوحاة من المبادئ الاثني عشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي: الشمولية ، والدمج، والمساءلة، والفعالية والمنافسة، والنزاهة، والشفافية، والتخصّص، والاستدامة.
من المتوقع أن تنتهي دراسة اقتراح القانون قبل نهاية العام 2020 ، لتتمّ احالته إلى الهيئة العامة للتصويت عليه.
تمّ اعداد اقتراح قانون الشراء العام **من قبل مجموعة من خبراء** الشراء، ومتخصّصين في السياسات العامة، وخبراء استراتيجيين، واقتصاديين، وخبراء قانونيين، وذلك **بمساندة تقنيّة من خبراء مبادرة OECD-SIGMA.**

تمّ عرض **المسوّدة الأولى** على اللجنة الوزارية المكلّفة متابعة الاصلاحات الماليّة والاقتصاديّة في أيلول 2019. بعد ذلك، عملت **نخبة من الخبراء اللبنانيين والمؤسسات الدوليّة**، من البنك الدولي (سيمون ساهاداشني، لويس برادا، سيفير فوتوفات، لينا فارس)، ومبادرة OECD-SIGMA (نيلس غوريكي)، والخبير الرئيسي لمسح MAPS (دانيال ايفارسون)، على مراجعة وتنقيح هذه المسوّدة. شارك في هذا الجهد خبراء وطنيين وخبراء قانونيين من القطاع الخاص، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الاستشارية الوطنية لمسح MAPS.

تمّت ترجمة اقتراح القانون على مرحلتين، بدعم من البنك الدولي، لعكس ملاحظات الجهات الدولية التي قامت بمراجعة اقتراح القانون مرّتين.

اعتمدت صياغة اقتراح القانون على المعايير والمراجع التالية:

- مراجعة نصوص مشاريع القوانين المقترحة سابقاً؛
- معطيات نوعيّة وكميّة صادرة عن مسح MAPS II لتقييم منظومة الشراء العام في لبنان؛
- قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (2011)؛
- توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المشتريات العامة (2016)؛
- دراسة مقارنة لقوانين الشراء العام التي أُقرّت في عدد من الدول العربية، أبرزها الأردن (2019)، مصر (2018)، فلسطين (2014)، وتونس (2014)؛
- توصيات قانونيّة وتقنيّة لخبراء وطنيين ودوليين، ومتخصّصين في السياسات العامة وخبراء استراتيجيين، واقتصاديين، وخبراء قانونيين، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- مساندة ومشورة تقنيّة من خبراء OECD-SIGMA.

تقدّم العمل – قانون عصري للشراء العام

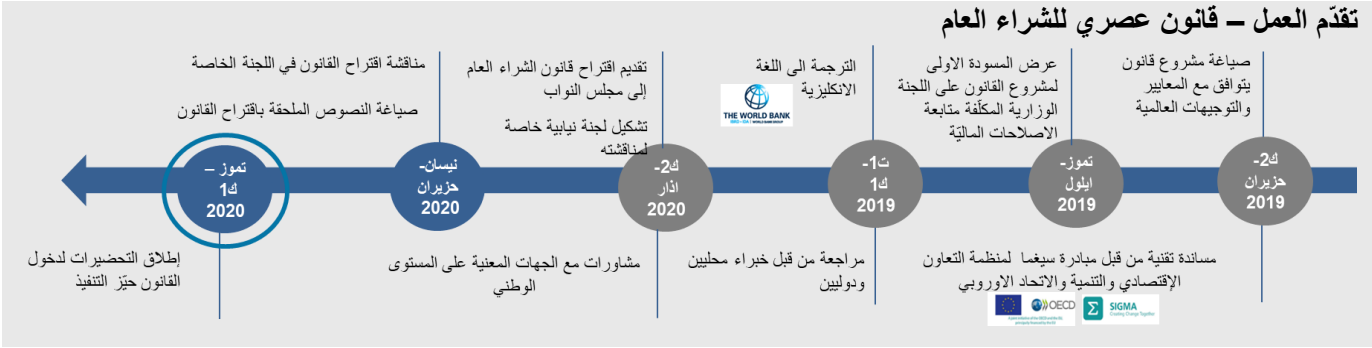

نحو رؤية استراتيجية لاصلاح الشارء العام

لضمان حسن تطبيق قانون الشراء العام بعد إقراره، تمّ تحديد مكوّنات إصلاحية رئيسية، وهي:

A3. مسح للشراء الالكتروني

يهدف المسح إلى تحديد البنى التحتية القانونية والمؤسسية والتقنية والقدرات اللازمة لاعتماد الشراء الالكتروني، والذي يعتبر من أهمّ الادوات لتعزيز الشفافية والنزاهة في الشراء العام.

B1. استراتيجيّة وطنيّة لتحديث الشراء

بالاستناد إلى نتائج وتوصيات مسح MAPS، سيتمّ بلورة رؤية وطنية استراتيجيّة لاصلاح الشراء العام لتحديد أهداف السياسات والمعايير والمؤشرات، وسبل دعم ومواكبة تقدّم مسار الإصلاح وتقييمه، على أن يتم عرضها على مجلس الوزراء تمهيداً لإقرارها.

C2. ارشادات حول قانون الشراء العام

تهدف الارشادات إلى توفير التفسيرات التفصيلية والعملية لمواد القانون بهدف تسهيل تطبيقه وتأمين فعاليته.

C3. أدلّة مرجعيّة

تشكّل هذه الادلة أدوات عمل لتسهيل فهم أهداف وأحكام قانون الشراء العام من قبل العاملين في الشراء، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تأمين التطبيق الفعّال لأحكامه، وتحفيز المنافسة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

C4. نماذج موحّدة ودفاتر شروط نموذجيّة

إنّ غياب اعتماد نماذج موحّدة ودفاتر شروط نموذجية يعقّد إجراءات الشراء العام ويزيد من احتمالات الخطأ ويخفّف من الشفافية، ويشكّل عائقاً حقيقياً أمام فتح المنافسة.

في العام 2008، كانت وزارة المالية – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي قد أعدّت خمس دفاتر شروط نموذجية تعكس الممارسات الجيّدة وشروط التعاقد المتوازنة، بالتعاون مع خبراء وطنيين وبمساندة فنيّة من البنك الدولي. تولّى مراجعة دفاتر الشروط النموذجيّة هذه ممثّلون عن الادارات والمؤسسات العامة، كما ومجموعة من الخبراء من وزارة المال وديوان المحاسبة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، ومن القطاع الخاص. كما تمّ تعميم النسخة التجريبيّة منها على الإدارات والمؤسسات العامة، وتمّ إرسالها إلى مقام مجلس الوزراء ولكن لم يُتّخذ مُذاك أي إجراء بشأن اعتمادها.

على ضوء أحكام قانون الشراء العام وتوصيات مسح MAPS، ستعمل وزارة المالية على تطوير نماذج موحّدة جديدة، بالاعتماد على مسار تشاوري مع الجهات المعنيّة، لاسيّما ديوان المحاسبة، مجلس شورى الدولة، التفتيش المركزي، إدارة المناقصات، الادارات العامة، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الاداريّة، المؤسسات العامة، والبلديات وغيرها. يلي هذه الخطوة إقرار مرسوم يقضي بإلزامية استخدامها على كافة المستويات الحكوميّة، مركزياً ومحلياً، وتنفيذ لبرامج تدريبيّة لكافة المعنيّين وإصدار أدلّة إرشاديّة.

C5. مراسيم تنفيذيّة تكميليّة

تشكّل المراسيم التطبيقية أدوات قانونية تساهم في تفعيل تطبيق قانون الشراء العام لناحية الاطار المؤسسي، والتخصص وتأمين معايير النزاهة والشفافية.

C6. استراتيجيّة وأدوات لإدارة المخاطر

تهدف الاستراتيجية إلى وضع قواعد وتوجّهات واضحة للحدّ من مخاطر الفساد على مختلف مراحل الشراء.

C7. منصّة الكترونيّة مركزيّة للشراء العام

تسهّل المنصة وصول الجهات المعنية والجمهور، بشكل سريع ودون أي كلفة، إلى كافة المعلومات والمعطيات المتعلّقة بعمليات الشراء على كافة المستويات.

استراتيجيّة لتطوير الكفايات والقدرات

في حين تغيب مهنة الشراء العام من الهيكليّة الحاليّة للإدارة العامة اللبنانيّة، ويغيب التوصيف الوظيفي وإطار الكفايات ذات الصلة، وحيث انّ تحقيق أعلى درجات المهنيّة والاحتراف لدى المولجين مهام الشراء العام يُعتبر ضمانة أساسيّة لحسن تطبيق القانون، يوصي مسح MAPS باستحداث مهنة الشراء العام وبلورة استراتيجية وطنيّة لتطوير القدرات، على أن يتمّ عرضها على مجلس الوزراء تمهيداً لإقرارها.

ما هي السبل لدعم هذا المسار الاصلاحي؟

إنّ القطاع الخاص، والمجتمع المدني والجهات المانحة مدعوون لدعم مسار إصلاح الشراء العام من خلال:

1. الانطلاق من جهود معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي **لدعم تنفيذ كافة مكوّنات الرؤية الاصلاحية**.
2. **الدعم باتجاه استدامة الالتزام الوطني** والاجماع حول أهمية إقرار القانون وتأمين أدوات تطبيقه.
3. **المساهة في رفع مستوى الوعي وتعزيز الحوار وتبادل المعلومات** بين كافة الجهات المعنية حول الاصلاح.
4. **تشجيع التنسيق الديناميكي** مع القطاع الخاص لتعزيز النهج الاصلاحي وتنسيق الجهود.
5. **استكمال التشاور مع صانعي السياسات ومؤسسات وهيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني** حول ضرورة الانتقال السريع إلى نظام شراء عام فعّال وتنافسي وشفاف يساهم في النهوض الاقتصادي.
6. **توفير الموارد الفنية والمالية** اللازمة لتنفيذ مكونات رؤية الإصلاح.